VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mal**
DATE:	**22-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**145,000**
TITLE :	**Will the USD crisis become an ongoing headache for companies – 1,470 drugs missing from the market and the price increase will only have minimal impact**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Staff Report**

الدولار.. هل يتحول صداع الشركات إلى مرض مزمن؟

أعد الملف: أسمة بيومى - حسام الزرقانى - عمر سالم - شريف عمر

«الدولار ولا شيء غيره»، بهذه الجملة يمكن وصف معاناة الشركات فى مصر، خاصة التى تعمل فى المجال الصناعى، وذلك فى ظل انخفاض قدرة البنوك على تدبير الدولار، واعتماد الشركات على السوق السوداء كملاذ وحيد وحيوى للحصول على العملات الأجنبية.

«المال» حاولت التواصل مع عينة من الشركات العاملة فى السوق المحلية، للتعرف على أزمة نقص الدولار، وإلى أى مدى وصلت؟.

وجاء قطاع الأدوية والصناعات الطبية فى صدارة القطاعات المتضررة من أزمة الدولار، خاصة أنه يستورد أكثر من 90% من المواد الخام، تليه شركات الصناعات الغذائية والجديد والصلب.

ويتم تداول الدولار فى المعاملات الرسمية التى يطرحها البنك المركزى المصرى عند مستوى 8.78 جنيه، ويسجل بالبنوك 8.88 جنيه، بينما تجاوز مستوى 11.30 جنيه بالسوق السوداء خلال الفترة الأخيرة.

وتوقعت وكالة التصنيف الأمريكية ستاندرد آند بورز استمرار تراجع قيمة الجنيه أمام العملة الأمريكية فى التعاملات الرسمية على المدى المتوسط ليصل إلى 9.50 جنيه للدولار بنهاية 2016 و10 جنيهات فى 2017 و10.50 عام 2018 وصولاً إلى 11 جنيها بنهاية 2019.

وقالت الوكالة فى تقرير، حصلت «المال» على نسخة منه، إن مرونة السياسة النقدية منخفضة، وذلك استناداً إلى التدخلات المتقطعة من جانب البنك المركزى فى سوق الصرف إلى جانب تعرضه، والقطاع المصرفى إلى مخاطر الحكومة.

وأضافت أن تراجع قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى بنحو 25% منذ يناير 2015، وما شملها من قيام «المركزى» بخفض قيمة الجنيه بنحو 13% فى مارس الماضى، واعتبار ذلك جزءًا من التحول نحو سياسة سعر صرف أكثر مرونة يفتح الباب أمام إمكانية إجراء مزيد من خفض العملة المحلية خلال الفترة المقبلة.

وترى المؤسسة أن المخاطر المالية والخارجية الناتجة عن نقص العملة الأجنبية مرتفعة خلال الـ 12 شهراً المقبلة، لا سيما أن الإصلاحات المالية وضبط الأوضاع يتسمان بوتيرة أبطأ من المتوقع.

رئيس مجلس الصحة بالاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين:

1470 دواءً ناقصًا فى الأسواق.. ورفع الأسعار مجرد «مسكّن»

■ «الأغذية» تئن من الارتفاع المطرد للتكاليف

عانت الشركات العاملة فى المجال الاستهلاكى، وتحديداً فى الصناعات المرتبطة بالأدوية والأغذية، بشكل عنيف من أزمة نقص العملة الأجنبية والدولار خلال الفترة الماضية، وهو ما دفع بعضها للجوء للسوق الموازية لتدبير الدولار، ما أدى لارتفاع ضخم بالتكاليف.

قال الدكتور محى حافظ، رئيس مجلس الصحة والدواء التابع للاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين ورئيس شركة الدلتا للصناعات الدوائية، إن شركات الأدوية تعتمد بشكل كبير على القطاع المصرفى فى توفير احتياجاتها من المواد الخام بنسبة تتخطى الـ 80%، مضيفا أن الـ 20% الباقية يتم توفيرها من السوق السوداء.

وأشار إلى أن كل المصانع والشركات خاطبت البنك المركزى لسرعة توفير الدولار، خاصة أن المواد الخام أوشكت على الانتهاء، مما سيتسبب فى كارثة حقيقية فى سوق الدواء، وقد تتوقف خطوط انتاج كاملة، إضافة إلى نقص أكثر من 1470 نوعا من الدواء بسبب نقص المعروض من الدولار.

فيما طرح البنك المركزى عطاء الدولارى مؤخرا بقيمة 120 مليون دولار لتمويل استيراد المنتجات الطبية من أدوية ومستلزمات طبية للبنوك بسعر 8.78 للدولار، وذلك للتخفيف من حدة الأزمة التى تمر بها شركات الأدوية حاليًا.

من ناحيته، قال كريم أبو غالى، العضو المنتدب لشركة ريجينا للمكرونة والصناعات الغذائية: للأسف أزمة نقص الدولار زادت بشدة فى الأيام الأخيرة بسبب صعوبات تدبير الدولار من البنوك، ولجوء الشركات للسوق الموازية، للحصول على الدولار، بأسعار تجاوزت 11.50 جنيه، بشكل ضاعف من التكاليف المفروضة على الصناعات الغذائية.

وأكد أبو غالى أن أغلبية شركات صناعة المكرونة متوسطة وصغيرة الحجم عملت على إيقاف الإنتاج فى المصانع، بسبب صعوبة تدبير القمح المستورد، ونقص الدولار، وعدم الاهتمام الحكومى بهذه النوعية من الصناعات.

وأكد أن شركته لجأت لتجميد كل خططها التوسعية فى السوق المصرية المتمثلة فى إنشاء مصنع جديد خلال الفترة الحالية فى ظل ارتفاع سعر الدولار، وعدم القدرة على تنفيذ التوسعات، وسط التقلبات الحادة فى أسعار الصرف.

ورأى أن الحل الأمثل لعلاج أزمة نقص الدولار، تتركز فى زيادة حصيلة الصادرات المصرية من خلال تطوير الصناعة المحلية، وتوفير دعم مستمر مالى ولوجيستى للشركات المصرية.

قال أحمد زغلول، العضو المنتدب لشركة أكتوبر فارما، إن قرار زيادة أسعار الأدوية من جانب وزارة الصحة جاء ليقلص من الصعوبات التى تواجهها الشركات العاملة فى السوق المحلية، ويقلل من الخسائر، ويزيد من قدرتها على إنتاج المستحضرات الطبية.

وكان زغلول قد قال لـ"المال" سابقاً إن شركات الأدوية كانت أكبر الخاسرين من أزمة ارتفاع قيمة الدولار وعدم توافره فى البنوك، خاصة أنها مجبرة على بيع المنتجات بأسعار تحددها وزارة الصحة ولا تعبر بعدالة عن تكلفة إنتاجها، بشكل يعنى تصنيع بعض المنتجات بالخسارة، وهو ما لا تستطيع الشركات تحمله.

وأكد زغلول أن أغلبية الشركات لجأت خلال الفترة الماضية لإيقاف إنتاج بعض المستحضرات بسبب ارتفاع خسائرها، وبعد رفع سعر الأدوية، ستعيد الشركات إنتاج هذه المستحضرات، خوفاً من عقاب وزارة الصحة بسحب ترخيص هذه الأدوية.

وشدد على أن شركته تعتمد على البنوك فقط كمصدر رئيسى ووحيد لتدبير التمويلات والسيولة الدولارية، وذلك على الرغم من تأخر الحصول على العملة الصعبة، لافتا لصعوبة اللجوء للسوق السوداء للحصول على الدولار، بسبب الارتفاعات الرهيبة فى سعر الدولار.

وطرح البنك المركزى يوم الثلاثاء الماضى 120 مليون دولار فى العطاء الأسبوعى، لتغطية نفقات السلع الأساسية والأدوية فقط، ويهدف تغطية متأخرات شركات متعددة الجنسيات.

من جهة أخرى، قال مجدى طلبة، عضو المجلس التصديرى للملابس الجاهزة، رئيس شركة كابرو قطن، إن شركته لا تواجه أزمة فى توفير الدولار، وذلك بسبب أن 90% من إنتاج الشركة موجه للتصدير.

وتابع طلبة: البنك المركزى يوفر حرية كاملة لأصحاب الشركات المصدرة للتصرف فى حصيلتها الدولارية بشرط أن تكون الأولوية دائما فى استخدام العملة الصعبة لشراء مواد خام ومستلزمات إنتاج للشركة.

وأشار إلى أن "كابرو قطن" تركز على التصدير للسوق الأمريكى والأوروبى من خلال تصنيع ماركة عالمية للجينز تصدر لحوالى 27 دولة حول العالم وتستحوذ هذه الأسواق على 90% من حجم الصادرات الإجمالى للشركة، وتبقى نسبة الـ10% لأسواق الدول العربية.

وقال طلبة: إنه آوان التوسع فى التصدير للأسواق العربية، خاصة للسعودية، بعد زيادة التعاون السياسى والاقتصادى بين البلدين، خاصة بعد زيارة الملك سلمان خادم الحرمين الأخيرة لمصر.